نظرة اولية في الطبيعة الطبقية والسياسية للنظام في تونس

اعدت هذه الدراسة عن الوضع الطبقي في تونس مجموعة بسارية تونسية وتعتبر من المحاولات الضرورية للاطلال على الاوضاع السياسية والاجتماعية في القطر التونسي التي يحاول النظام البرجوازي الرجعي اخفاءها تحت الشعارات والمسميات الاشتراكية ، بينما طبيعة النظام والحزب الحاكم ، تعكس الصورة المعادية للشعب وقواه الثورية والديمقراطية .

« الهدف »

الطبقات الاجتماعية في تونس

للتعريف بايديولوجيه النظام القائم حاليا في تونس من وجهة نظر ماركسية سليمة علينا اولا ان نحدد طبيعة الدوله باعتبارها اداة سيطرة الطبقة الطاغية في الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية الا وهي « البورجوازية » .

وبالتالي نعرف بنية « الدولة » والطبقة التي تقودها في تحقيق اغراضها الخاصة : البورجوازية الذن انه من الحقيقة الملموسة والتاريخية ان البنية الفوقية المتمثلة في الدولة ليست سوى نتاج وتعبير عن التناقضات الطبقية . ومن هنا تظهر المهمة الضرورية للدولة لخدمة مصالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا اي تلك الطبقة التي اقامت الدولة بهدف حماية مصالحها وتحقيق الصراع الطبقي واقامة التوازن بين الطبقات وبالتالي المحافظة على سلطانها .

ان البورجوازية التقليدية رغم مواقف بعض ممثليها المناهضة للاستعمار لم تكن قادرة كطبقة افلستها التراجعة والنهب الاستعماري ، على خوض صراع سياسي وعسكري صريح ضد الهيمنة الكلية للاستعمار .

الذن فكيف يمكننا تفسير ظهور البورجوازية من جديد بعد الاستقلال وكيف تمكنت من المحافظة على مواقعها كطبقة طاغية ومضطهدة ؟ وهذا ما يجب علينا تفسيره من خلال تحليل للاوضاع السياسية والطبقية التي مر بها القطر التونسي في المرحله التي نلت الاستقلال حتى تتضح الصورة التي تشكلت بموجبها هياكل الدولة وتطورات الاوضاع الطبقية ما بعد الاستقلال :

ان نضال حركه التحرر الوطني قد ادى بدون منازع بالمجموعات الوطنية الاكثر تقدما سياسيا الى ان تكون فئات قيادية للبلاد . ان « الهيئة » التي عرف بها الحزب الدستوري واسطاع ان يكسبها بين الشعب ، والخطا الاستراتيجي الذي ارتكبه الحزب الشيوعي التونسي ، وعجز بورجوازية المدن والريف عجزا موضوعيا على مواجهة البورجوازية الفرنسية الاقوى اقتصاديا والمسيطرة على السوق الوطنية ، كل هذه العوامل مكنت البورجوازية الصغيرة من قيادة حركة التحرير الوطني .

ومن جهة اخرى فان البورجوازية الصغيرة كانت تعاني ايضا من السيطرة الاقتصادية للنظام الاستعماري الذي افلسها حسب قوانين التراجعة . لذا طلعت لان تلعب دورا قياديا قبله الطبقتان المتصارعتان (البورجوازية البروليتاريا) .

نظرا لان البورجوازية الصغيرة تشكل طبقة سيطه تجمع ضمنها مصالح الطبقين المتصارعين ماركس) . ولكن هذه الزعامة لم تلبث ان ذوب اذ ان البورجوازية الصغيرة دخلت في عملية جدلية (اقتصادية سياسية) ادت بها الى نفي ذاتها .

ان البورجوازية الصغيرة كطبقة متجين صغار محكوم عليها ان تكدح ان لم ترتفع الى مرتبة البورجوازية (وهذا شيء مستحيل منطقيا كما حيترى) وفعلا هذه الطبقة تولد اراديتين متناقضتين :

من ناحية مصلحتها في ابقاء الانتاج البضاعي (الذي هو الشرط اللازم لوجودها) .

ومن ناحية اخرى رفضها للمنطق الداخلي لعلاقات الانتاج الرأسمالي وهو قانون التناقص السوقي .

ولهذا السبب يستحيل على طبقه المنتجين الصغار يعني البورجوازية الصغيرة ان تقاوم قوة المزاحمة الرأسمالية التي تجمع وسائل الانتاج لصالح الاقلية المتملكة .

ونفهم من هذا لماذا تعارض البورجوازيه الصغيرة المنطق الرأسمالي دون رفضه . ولكن الوحدة الجدلية للرأسمالية تمنعنا من قبول مقدمات « الانتاج البضاعي » ورفض نتيجته الحتمية اي «قانون السوق والتجمع الرأسمالي» ومن هنا يتاكد ان هذه الطبقة ليس لها سياسة ذاتية ومستقله كما انه لا ولن يمكن ان يكون لها مركز اقتصادي مسيطر . وبالتالي فهي كطبقه لا تستطيع ان تطمح الى السلطه السياسية وبالاحرى الى الدولة ، سيما وان الدولة كانت دائما وسوف تبقى دولة الطبقة الاقوى « دوله الطبقة المسيطرة اقتصاديا » (انجلس) .

وهذا لا ينطبق بالطبع على البورجوازية الصغيرة التي هي على العكس من ذلك في افتقار مطرد عاجزه في تونس عن مزاحمة الطبقة البورجوازية الكبيرة . فالدولة الذن ليست بيد البورجوازية الصغيرة بل بيد البورجوازية التونسية التي تستعملها وتسخرها لمصالحها الطبقية والاقتصادية .

ونتضح لنا الان ان البورجوازيه الصغيره رغم قيادتها للحركة الوطنية فان البورجوازية التقليدية بتشكيلاتها الريفية والمدنية لم تتمكن من جمع اكثر ما يمكن من الربح ناقل وقت ممكن الشيء الذي يفسر اخيارها تحصر اهتمامها على ميادين العمليات العقارية والفلاحة وسير مزارعها من بعيد واهمال القطاع الصناعي اهمالا تاما (سيما وان الامبريالية التي ترتبطها بها علاقه التبعية والخضوع تسهر على هذا القطاع) كل هذه الاوضاع جعلت المخططين السياسين للبورجوازية يراجعون مواقفهم باستمرار في السياسة الاقتصادية لان الشعب يدفع ولا بد من نهدئته .

وهكذا خلقت اكذوبه الاقتصاد المسير المسمى كذبا : « اشتراكية دستورية » في مؤتمر الحزب المنعقد في بنزرت في عام ١٩٦٤ ، والاتجاهات الجديدة تتمثل في : التخطيط والتعاون والتامين . ورغم ان الغاية من هذا العمل ليس تحليل هذه الاتجاهات المضلله تحليلا دقيقا فاننا سنقدم اهم ما جاء فيها .

ان التخطيط ليس من صلاحيات النظم الاشتراكية وحدها ومن الخطا الفادح التفه في هذا التخطيط الذي يستفيد منه الاقتصاد البورجوازي الامبريالي. وما هذا التخطيط الذي احيط بهاله من التضليل سوى لون من الوان التنظيم والتسيير للاقتصاد الحر وهو ليس باي حال من الاحوال مقياس للاشتراكية .

وجاء هذا التخطيط كردة على الغضب الشعبي المزايد واعتراف بالفشل اذ ان البورجوازية البيروقراطية استطاعت ان تدرك من الاول اخطار الاقتصاد الحر اي الفوضى ومن الشيء الذي تريد تجنبه بالذات لتمكن من افراز واستمراريه سلطتها .

اما التاميمات فلا يمكن تحديد مفهومها الطبقي الصحيح الا بعد تحديد طبيعة الطبقة المستفيدة منها وجهاز الدولة التونسي البورجوازي لانه يخدم ويدافع عن المصالح الاساسية للبورجوازية لذلك نكون من الكذب الادعاء ، خلافا لما يزعمه النظام الرجعي .

ان هذه التاميمات هي من فائدة الشعب كل الشعب « هذا الشعب الملتحم والذي لا صراع بين طبقاته » !..

وليس من قبيل الصدف ان نرى دعائم النظام واباعهم هم وحدهم المستفيدين من هذه التاميمات .

واخيرا فانه لم يثبت ان التعاون ، كالتخطيط والتاميم ، اشتراكي . فالتعاونيات توجد ايضا في الدول الرأسمالية حيث تاخذ شكل ومحتوى التركات ذات الاسهم . وفي تونس فان الحقيقة العملية للتعاون في كل القطاعات ما هي الا صوره طبق الاصل لما يوجد في اوروبا الرأسمالية مثلا . وهنا ايضا فان المحتوى والغاية الطبقية هي التي تؤخذ بعين الاعتبار . فلصلحة من احدثت هذه التعاونيات واغلبيتها الساحقه ومن اجدتها ، اهي في مصلحة الفلاحين الفقراء والبروليتاريا والمسوطين ؟ او في مصلحة العيلة الفلاحين ؟ ام انها في مصلحة البيروقراطيين وكبار ملاك الارض ؟

ان مال التعاونيات في شكلها « الدستوري » وفشلها الذريع – لانها رفضت من قبل المستهلكين – ولانها لم تؤسس الا لخدمه المستغلين .

ورغم تضليلاتها المدروسة للابقاء على الاستعباد السياسي والاستغلال الاقتصادي المفضوح للجماهير الشعبية التونسية ورغم ترددها وخوفها واحيانا رهبتها ، ورغم القمع الشديد الذي يمارسه بوليسها السياسي والحزبي ورصاص جيشها لم تستطع البورجوازية

ان تقود ديكتاتوريتها. وذلك لان الجماهير الكادحة وخاصة البروليتاريا والفلاحين والفقراء يرفضون ويمقتون انفسهم للمعركة كلما ضعف البورجوازية عليهم الخناق .

البروليتاريا

ان فشل التصنيع المقرر ضمن المخطط (والذي يستحيل تحقيقه حتى في الاختيار الراسمالي) وخاصة التاخر الاقتصادي الراجع الى اسباب تاريخية منها الاستعمار الذي عانى منه شعب تونس . كل ذلك جعل من هذه الطبقة قليلة العدد . الا ان البروليتاريا التونسية تحقق بعض نضالي كبير ضد الاستعمار والبورجوازية وذلك رغم الهجمات العنيفة والمكررة التي شنها ضدها النظام الرجعي . ومع ذلك فقد انت هذه الحملات بثمارها ، اذ خانت القيادات النقابية علنا وبدون اي اعتبار لابسط قواعد الديمقراطية في الرجوع الى القاعدة العمالية ، خانت هذه القيادات لتضع نفسها في صفوف البورجوازية وتحت امرتها .

ولكن البروليتاريا التي تعرض للاستغلال الفاحش والاهانات لم تلق السلاح رغم خيانة من وضعت فيهم ثقتها ورغم السكوت المجرم لاولئك الذين يرددون العبارات الثورية على حسابها ، ولكنهم يفعلونها موضوعيا في صف المالم لاعدائها . الا ان ايمانها برسالتها التاريخية جعلها القوة الرئيسية في مسك زمامها وتطويره .

والبروليتاريا مصممة على النضال والنضال حتى النصر النهائي وذلك لتدعور اوضاعها المادية وكونها محرومة من ابسط حرياتها السياسية والثقافية دفعها للتعبير عن رفضها وبقوة للاستغلال والاستعباد وتاريخ تونس يشهد لمآثرها النضالية الثورية .

الفلاحون الفقراء

تمثل هذه الطبقة اكثر الشعب التونسي عددية وهي عرضة الاحتقار الصارخ والاستغلال الفاحش من قبل البورجوازية سواء كانت تقليدية او بيروقراطيه (جديدة) وهذه الطبقة تبحث باكثر المشكلات للهجرة نحو المدن ونعيش في ظروف اقتصادية سيئه ماديا واديا .

ورغم انها غير منظمه ولا تحقق بنفس الوعي الطبقي الذي نشاهده عند البروليتاريا فان طبقة الفلاحين الفقراء شاركت في مناسبات عديدة ضد البورجوازية الفلاحية التي كانت تهددها حتى في وسائل عيشها . ومن ناحيه اخرى فان هذه الطبقة تبقى موضوعيا الحليف الطبيعي والاكثر جدية للبروليتاريا وسيكون وزنها حاسما على تطور الصراع الثوري في تونس المتنامي ، رغم محاولات السلطة رشوة هذه الطبقة او بعضها باعطاء مساحات محدودة من الاراضي دون ان توفر لهم اسباب زراعتها وتطويرها .

من هنا يظهر لنا ان المجتمع التونسي يعيش مرحلة تفكك سلطه بورجوازية الدولة المتحالفة مع البورجوازية المحلية والاوروبية ، ويشهد المجتمع تصاعد للنضال الطبقي باتجاهات ثورية رافضة لسياسات التوازن والتاخي بين الطبقات من اجل استمرار تحكم واستغلال البورجوازية

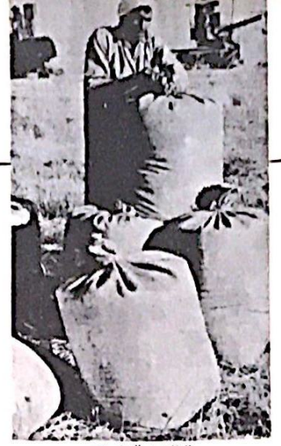

الفلاحون التونسيون

وادواتها السياسيه ، البروقراطية الجديدة (الطبقة الجديدة) .

مظاهر الصراع الطبقي في تونس

كان التناقض الاساسي في فترة الاحتلال الفرنسي لتونس يكمن بين الجماهير الشعبية من جهة ، باستثناء بعض الخونه والمتعاملين مع السلطة الاجنبية ، والاستعمار الفرنسي من جهة ثانية .

ولقد كان هذا التحالف بين مختلف الطبقات المكونة للمجتمع التونسي في تلك المرحلة ممكنا سيما وان مصالحها في عملية الانتاج كانت متضررة واو بنسب متفاوته من وجود الراسي مال الاجنبي والاجهزة الاداريه والقمعية الرامية لتطويره وحمايه .

وكان من المستحيل ان يستمر هذا التحالف بعد حل التناقض الاساسي بحصول البلاد التونسية على استقلالها . وهكذا اصبح التناقض موجودا ضمن المجتمع التونسي بين طبقات تحتل مراكز مختلفه في عملية الانتاج . ان ظهور البورجوازية بخطوره هذا التناقض الجديد الذي بجعلها تخوف من الحركه الشعبية . وفي هذا الاطار ولدت وترعرعت فكرة الوحدة القومية الرجعية تمكنت من تجنيد السكان للاحتجاج ضد نفي امام كان قد اتقذ الحملة التي شنتها الحكومة ضد صيام رمضان والحجاب . ولكنه بالاكيد ان الحاله الموضوعية لهذه الجماهير التي تعيش في منطقه من اكثر مناطق البلاد فقرا وعوزا قد ساهمت بصفه حاسمة في تضخم الحركه بهذا الشكل .

■ ايلول ١٩٦٢ : اضراب عدوي في مناجم الجريسة وفي شركة النقل التونسية .

■ ١٥ ايلول ١٩٦٤ : حوادث خطرة في صفاقس ادت الى تدخل الجيش لضد المظاهرين المعادين لاسلوب بن صالح في التعاضد .

■ ايار ١٩٦٦ : اصدار « مجلة الشغل » المتعسفة خاصة حول مادة الاضراب .

■ ٥ حزيران ١٩٦٧ : مظاهرات شعبية ضخمة معادية للامبريالية وفاضحة لعمالة النظام للامبريالية العالمية .

■ شباط ١٩٦٨ : تجسم غضب الفلاحين في حركات متعددة وخاصة في بوعرادة وقمودة (قرب قفصة) .

■ ربيع ١٩٦٩ : اتسعت حركة المقاومة الفعلية عند الفلاحين اتساعا لا يمكن اخفاؤه (زرمدين وقوزة وخاصة الورد انيس حيث اطلق الجيش الرصاص على المتظاهرين) .

■ تشرين اول ١٩٧٠ : اضراب عمال سكك الحديد سيدي فتح الله ادى الى تدخل « الحرس الوطني » لاجلاء العمال عن مستودعات الاصلاح التي احتلوها كما تم ايقاف ونفي عدد كبير من قادة الحركة .

■ نيسان ١٩٧١ : اضراب ومظاهرات نظمها عمال البلدية في تونس .

■ شباط ١٩٧٢ : مظاهرات نظمها الطلبة والتلامذة بلغت ابعادا لم يسبق لها مثيل . كما نظم الطلبة مؤتمرا خارقا للعادة دعم معارضة الحكومة . مئات من الاعتقالات . عهد كبير من القتلى . اغلاق الجامعة .

■ ٤ ايار ١٩٧٢ : اضراب في شركة النقل لصفاقس ومناجم الجنوب .

■ ١٥ ايار ١٩٧٢ : مثول ١٧ من بين مضربي الشركة امام المحكمة الجنائية وما هذه بالطبع الا

بروز الاحداث في الصراع الذي تخوضه الجماهير الكادحة في تونس ضد البورجوازية. ومن الغلط ان ننظر الى كل واحد منها بمفرده فما هي الا حلقات مسلسله واحده وطويله . فهي مرتبطه ببعضها ارتباطا حيويا . فلا يمكن الذن ان نتحدث عن هذه الصراعات وكان لا صلة بينها . فالوقوف الذي يفصل بين الواحدة والاخرى لا يمت بصله الى السلم الاجتماعيه المستحيله في مجتمع طبقي على عكس ما تدعيه البورجوازية . والحقيقة انه الهدوء السابق للعاصفه والذي يكمن النار تحته . ان اكتشاف الجماهير الشعبية الكادحة لدجل البورجوازيه والنظام حول الوحدة القومية لمواجهة العدو الخارجي، بهدف استمرار سرقه جهود الجماهير واستاجها ، وبالوقوف بقصه المحافظة على سلطه الاستغلال والاستثمار . ان هذا الزيف الطبقي لا يمكن ان ينطلي بعد اليوم على الجماهير الشعبية وقواها الثورية ، ولهذا يعيش تونس الان مرحله مخاض ثوري تقوده الطبقات الاكثر ثوريه ، وباتجاه جذري من اجل انهاء حكم الطبقة البورجوازيه الجديدة وحزبها الرجعي المعادي للديمقراطية وحركة الجماهير .. ولعله التجربة التعاونية بطبيعة النظام الطبقية والسياسية ، وفشل هذه التجربة ، لا بد ان يعطي صورة سريعة عنها ، كي نتوضح اكثر الطبيعه الطبقية للنظام وفشل محاولاتها في الكذب على الجماهير .. وكيف حاولت السلطة ان تبعد فشل التعاونيات (طبعا التي ندرسها سلطه مستغلة وجهاز دوله مرتشي وسارق) عنها للصقها بشخص واحد من عناصرها .

تجربة التعاونيات وأحمد بن صالح

اظهرت قوى البورجوازيه والراسمالية عجزها بعد تجربة ليبرالية قصيرة (٥٦ – ٦٩) عن بلوغ اهدافها في اقامة اقتصاد وطني مستقل . ان فشل القوى البورجوازية بعفردها في تجاوز مرحله ما قبل الرأسمالية وتطوير الهياكل الاجتماعية البالية : بعسر لجوءها الى جهاز الدولة الذي يتجلى في تدخل هذا الجهاز بصفه قوية في شؤون الاقتصاد وتطور جهاز بيروقراطي وبروز بورجوازية للدولة تعمل اساسا على تعميم الاسلوب الرأسمالي للانتاج في تونس . ويمكن تقسيم العوائق امام التطور الاقتصادي الى نوعين هما :

١ – الهياكل القديمه لما قبل الرأسمالية (القبلية ونصف الاقطاعية) .

٢ – الملكية الفردية الصغيرة .

ومن هنا كانت المهمة الاولى تتمثل في حل الاملاك والاراضي الجماعية وانشاء دواوين الاحياء .

واما الثانية والاهم فتمثلت في اصلاح الهياكل الزراعية والتجارية في اطار المخطط العشري والهدف الاساسي لهذا الاصلاح هو القضاء على صغار المنتجين لفائدة الكبار ، اذ ان تطبيقه دفع بجماهير واسعة (الريف) الى سوق البطاله والنزوح الى المدن وافلاس صغار التجار والحرفيين .

وهكذا يمكن تلخيص ما يسمى بالتجربة الاشتراكية الدستورية في الظواهر الثلاث الاتية :

١ – ازدياد الفقر عند الجماهير الكادحة .

٢ – استقطاب الثروة وتجميعها بين ايدي فئة قليلة من كبار الملاك .

٣ – بروز جهاز بيروقراطي طفيلي وتعسفي .

وقد اخذ السير الدولتي ، ابعادا ما كانت البورجوازية لتقبلها . ومن ناحية اخرى فان تدهور الظروف المادية للجماهير جعلها تتحسس خطر انتفاضة شعبية قريبة .

لذلك قررت البورجوازية التي رات من الضروري في سنة ١٩٦٦ دعوة بن صالح للحكم لتطبيق تلك التجربة ، غير رايها في عام ١٩٦٩ لفشل التجربة فطردت بن صالح من الحكم وحاكمته ، بالطبع دون ان تعي ان عوامل الفشل تكمن في الطبيعة الطبقية للنظام وليس فقط في الاجراءات الاقتصادية مع انها هي الاخرى كانت عاجزة ■■ .